المسؤولين الاسرائيليين من قبل[٨٨]، الا انها لم توضع موضع الاهتمام الفعلي ويشرع في السعي الى تطبيقها الا في عهد حكومة الوحدة الوطنية، برئاسة شمعون بيرس. ويعود الفضل في بلورة افكار هذا الاسلوب الى وزير الاقتصاد والتخطيط الاسرائيلي، غاد يعقوبي، الذي اعد خطة بخصوص ذلك، وقدمها، على شكل تصورات، الى الحكومة الاسرائيلية.

وقد استند يعقوبي، في تصوراته تلك، الى استحالة دخول الاردن في مفاوضات مع اسرائيل بخصوص الضفة والقطاع، بدون اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية، والى ان اشتراك هذه الاخيرة في مثل هذه المفاوضات يحول دونه الكثير من العقبات، والى ان استمرار الوضع على ما هو عليه، من شأنه ان يهيىء الاجواء لمنظمة التحرير لتحقيق انجازات عربية ودولية، والى ان الوقت الراهن (التشتت العربي والدعم الاميركي لاسرائيل) هو الانسب لاسرائيل كي تنفذ الحكم الاداري الذاتي في الضفة والقطاع[٨٩]، كحل مرحلي مؤقت يقوم على أمرين: الاول، ان يقوم العرب في الضفة والقطاع بادارة قضاياهم المدنية والبلدية بأنفسهم، وتكون اسرائيل مسؤولة عن الامن؛ اما الثاني، فهو ان تقوم اسرائيل بادارة الشؤون المدنية في المستوطنات الاسرائيلية في الضفة والقطاع. وهذا الحل المرحلي، تبعاً لتصورات يعقوبي، من شأنه ان يوفر ثغرة الى الطريق السياسي الموصلة الى اتفاقيات سلام بين اطراف المشكلة الفلسطينية، واطراف الصراع العربي ـ الاسرائيلي[٩٠].

وتبعاً لتصورات يعقوبي، فان الحكم الاداري الذاتي من جانب واحد «سوف يدار... في حدود المدن، وليس حكماً ذاتياً مشتركاً لكل المنطقة». ومن الممكن ان تقيم مجالس الحكم الذاتي المتعددة، والتي سوف تقام في مدن الضفة والقطاع، هيئات مشتركة في المجالات التي تقع تحت مسؤوليتها، مثل مجالات «التطوير» الاقتصادي، والشؤون البلدية، والتعليم، والصحة، وتطوير المواصلات. ولكن هذه الهيئات سوف تبقى «محدودة الصلاحية». وعلى ذلك، وتبعاً لتصورات يعقوبي، فان هذا النوع من الحكم الذاتي يختلف عن ذلك النوع الذي قد ينشأ كثمرة اتفاق بين الاطراف المعنية، حيث، حينئذٍ، تنشأ «مؤسسات للحكم الذاتي [و] مجلس ادارة الحكم الذاتي الذي يستطيع اتخاذ قرارات تتعلق بمواضيع مختلفة كما وردت في اتفاقيتي كامب ديفيد». وطبقاً لتصورات يعقوبي كذلك، وما دام الامر مرتبطاً بتحرك طرف واحد (اسرائيل)، «فان جميع عناصر امن اسرائيل سوف تكون في هذه المنطقة [الضفة والقطاع] بموجب اماكن واساليب عمل تعيّنها عناصر الامن في اسرائيل»[٩١].

هذه الافكار والتصورات اصبحت موضع اهتمام من الاجهزة الاسرائيلية كافة، التي تتحكم في القرار السياسي المرتبط بمصير الضفة والقطاع، حيث شُكلت لجان لدراستها، وأُجريت مشاورات مكثفة بخصوصها[٩٢]. ومما شجع على استمرار السعي لتطبيقها رفض الاردن دخول مفاوضات منفردة مع اسرائيل على اساس اقامة سلطة اردنية ـ اسرائيلية مشتركة (كوندمنيوم) في الضفة والقطاع، طبقاً لخطة اسرائيلية «سرية» وضعت في منتصف العام ١٩٨٥ [٩٣].

ومنذ أواخر العام ١٩٨٥، تركز السعي الاسرائيلي على وضع افكار وتصورات يعقوبي، الخاصة بتطبيق الحكم الاداري الذاتي في الضفة والقطاع من جانب واحد، موضع التنفيذ العملي، في اسلوبين:

الاول، السعي الى احداث تغييرات في الجهاز الوظيفي المدني في الضفة والقطاع. وقد اتخذ هذا الاسلوب منحيين: